

Distr.
GENERAL

S/1996/813/Add.1*
12 November 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في هايتي

إضافة

أولا - مقدمة

١ - يجدر بالذكر أنني قدمت في ١ تشرين الأول/أكتوبر إلى مجلس الأمن، عملاً بالفقرة ٨ من القرار ١٠٦٣ (١٩٩٦) المؤرخ ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩٦، تقريراً شاملاً عن التطورات المتعلقة ببعثة الأمم المتحدة للدعم في هايتي حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر (S/1996/813). وتشمل هذه الإضافة التطورات الهامة التي حصلت منذ ذلك التاريخ. وتتضمن أيضاً توصيات بشأن دور الأمم المتحدة في هايتي بعد انتهاء مدة الولاية الحالية للبعثة في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر. وتقوم هذه التوصيات على أساس مشاورات واصل ممثلي الخاص، إنريكي تير هورست، إجراءها مع سلطات هايتي وآراء فريق "أصدقاء الأمين العام من أجل هايتي".

ثانياً - الحالة السياسية والأمنية

٢ - منذ تقرير المؤرخ ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، طرأ بعض التحسن على الحالة الأمنية في هايتي وفي قدرة الشرطة الوطنية الهايتية على مواجهة التحديات القائمة. وقد خفت حدة موجة العنف التي اتسمت بها أشهر تموز/يوليه وآب/أغسطس وأيلول/سبتمبر. وأدت أعمال العنف هذه، ويبدو أن بعضها قد حدث بدوافع سياسية، إلى قلق خطير بين السكان ويبدو أنها تهدد انتقال هايتي إلى الديمقراطية. وهناك دلائل تشير إلى أن جماعات صغيرة من أعضاء القوات المسلحة الهايتية سابقاً، وهم يعملون أحياناً بالاتفاق مع بعض الشخصيات السياسية المرتبطة بنظام حكم الأمر الواقع السابق، كانت وراء بعض الأحداث. وفي حين أن بعض هذه الجماعات لم تكن ناشطة في الأسابيع الأخيرة ويبدو أنها لا تحظى بالدعم الشعبي، فما زالت تحصل على التمويل والأسلحة. وهي في وضع يتيح لها تهديد وتدمير المنشآت الحكومية والهيكل الأساسية، ومن المعتقد أنها تخطط لأعمال تتحدى فيها في المستقبل حكومة الرئيس بريفال، ساعية إلى تقويض الجهود التي تبذلها لكفالة الاستقرار وزيادة المشاركة الديمقراطية وتعزيز التنمية الاقتصادية. وتشير المعلومات الأخيرة إلى أن عدداً من هذه الجماعات ربما يستخدم بلدان مجاورة كقاعدة له.

* أعيد إصدارها لأسباب فنية.

٣ - وقد اعتُقل في ٢٨ أيلول/سبتمبر الشاويش جوزيف جان - بابتيست، الزعيم المفوه لجماعة متشددة من الجنود السابقين يعرفون باسم لجنة العسكريين المسرحيين، بتهمة التآمر ضد الحكومة، بعد أن هدد بشن هجمات لتعطيل بدء العام الدراسي في هايتي في ٧ تشرين الأول/أكتوبر. وفي الوقت نفسه، استولت الشرطة الوطنية الهايتية على مجموعة متنوعة من الأسلحة والذخائر العسكرية، فضلا عن خطط لشن هجوم على مقر الرئيس السابق أريستيد. وفي ٥ تشرين الثاني/نوفمبر، أطلق ضباط الشرطة الوطنية الهايتية الرصاص على خمسة أفراد يرتدون زي الشرطة مما أدى إلى مصرعهم، وكان هؤلاء الأفراد يشكلون جزءا من مجموعة تضم حوالي ١٠ أفراد قيل إنهم أطلقوا عليهم الرصاص من مركبتهم في بورت - أو - برانس. وفي هذه المناسبة أيضا، استولت الشرطة الوطنية الهايتية على عدد كبير من الأسلحة العسكرية التي كانت تُنقل في المركبة. وردا على تهديدات مثل هذه - حقيقية أو متصورة - تم تشكيل جماعات شعبية في جميع أنحاء البلد. وفي حين أن هذه الجماعات تشكل تعبيرا عن الرفض الشعبي العميق لأي عودة للعنف والاستبداد والتسلط التي ظل المجتمع الهايتي يتسم بها لفترات طويلة في الماضي، زادت بعض هذه الجماعات من التخوف بالتهديد بأن تلجأ هي أنفسها للعنف وبإظهار نزعة إلى أن تستحل لأنفسها سلطة إنفاذ القانون. ومما يثير القلق وجود عدة هيئات أمن مسلحة - يلحق بعضها بالبلديات - خارج الهيكل الرسمي للشرطة الوطنية الهايتية ومن ثم خارج قوانينها وآلياتها التأديبية. وهي غالبا ما تظهر نزوعا ملحوظا إلى أن تنحل إلى عصابات من قطاع طرق مسلحين، وهذه القوات تززع الأمن المستتب وتمثل إمكانية لانتهاك حقوق الإنسان. ويشكل ارتفاع معدل الجريمة، التي تشمل الاتجار بالمخدرات والأسلحة والمهربات، أيضا تحديا صعبا أمام الشرطة الوطنية الهايتية وأمام حفظ بيئة آمنة ومستقرة.

٤ - وقد أكدت، في تقارير سابقة (انظر بصفة خاصة S/1995/614 و S/1996/813) على أهمية تشجيع إعادة إدماج الجنود السابقين في المجتمع وخطر عدم الاهتمام بهذا الجانب الهام من بناء السلم. وبناء على ذلك، ألاحظ بارتياح مقترحات فريق عامل مشترك بين المنظمة الدولية للهجرة ووكالة المعونة الدولية التابعة للولايات المتحدة ووزارة الداخلية وبعثة الأمم المتحدة للدعم في هايتي لوضع نظام شامل يتعلق بالمعاشات التقاعدية ودفع ودائع المدخرات المستحقة للجنود المسرحيين. وقد تعزز التزام الحكومة بالوفاء بالتزاماتها إزاء الجنود السابقين بعد بيان أصدره بشأن هذا الموضوع رئيس الوزراء روزني سمارث في ٢٣ أيلول/سبتمبر. ويجري النظر أيضا في شكل من أشكال التعويض للهايتيين الذين كانوا من ضحايا نظام حكم الأمر الواقع السابق.

٥ - وفي ١٨ تشرين الأول/أكتوبر، حل رئيس الجمهورية بريفال ورئيس الوزراء سمارث المجلس الانتخابي الإقليمي بموجب مرسوم ودعيا المحكمة العليا والبرلمان إلى ترشيح أعضاء جدد. وقد وصل المجلس إلى طريق مسدود داخليا ولم يتمكن من المضي قدما في التخطيط لانتخابات للمجالس المحلية المعروفة باسم الجمعيات الإقليمية ولمجلس الشيوخ، ومن المقرر إجراؤهما بحلول نهاية عام ١٩٩٦. ووفقا للإجراءات الدستورية، عين مجلس جديد في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر.

ثالثا - نشر وعمليات بعثة الأمم المتحدة للدعم في هايتي

٦ - يذكر أعضاء مجلس الأمن أنه، استجابة لطلب المجلس الوارد في القرار ١٠٦٣ (١٩٩٦) بأن أقدم إليه تقريراً عن احتمالات إجراء المزيد من التخفيضات في قوام البعثة، أوصيت في ١ تشرين الأول/أكتوبر (انظر S/1996/813، الفقرة ٥٥) بأنه، في ضوء التدهور الخطير للحالة الأمنية في هايتي، ينبغي الحفاظ على القوام الحالي للعنصر العسكري وعنصر الشرطة المدنية بالبعثة (انظر المرفق). وفي ذلك الوقت، أعربت عن الرأي القائل بأن القوام الحالي للبعثة يشكل الحد الأدنى المطلوب لتنفيذ ولايتها (انظر أيضاً S/1996/813، الفقرات ١٧ - ١٩)، وأعربت أيضاً عن قناعتي بأن زيادة تخفيضه سيؤدي إلى اضمحلال القدرة التنفيذية والتدريبية للبعثة ويعرض أداءها لولايتها للخطر. وأعتنم هذه الفرصة لكي أكرر هذا التقييم. وتظهر أحداث العنف العديدة التي وقعت بين شهر تموز/يوليه وأوائل أيلول/سبتمبر، التي تطلبت الكثير من البعثة، بوضوح القيود المفروضة على قوام القوات الحالية. وللتصدي لهذه القيود، أدخل العنصر العسكري في البعثة العديد من الابتكارات في العمليات. وقد ثبتت فعالية الاستخدام الحثيث للدوريات الجوية بالتنسيق الوثيق مع الدوريات البرية. وفي ضوء انخفاض حالات العنف في العاصمة في الأسابيع الأخيرة، استأنفت البعثة أعمالها الدورية في مناطق في الريف أكثر تعرضاً للنشاط الإجرامي. وعند الاقتضاء، استمرت دوريات الشرطة المدنية والشرطة الوطنية الهايتية والدوريات العسكرية المشتركة في جميع أنحاء البلد.

٧ - وقد صممت قواعد الاشتباك للبعثة بحيث تسمح للبعثة أن تؤدي ولايتها بالكامل من أجل مساعدة حكومة هايتي في تحويل الشرطة المدنية الجديدة إلى شرطة محترفة وفي حفظ بيئة آمنة ومستقرة. وهي تأذن باستخدام القوة في الدفاع عن النفس والدفاع عن جميع أفراد البعثة ومقاومة المحاولات التي تبذل بالقوة لعرقلة أداء البعثة لولايتها. ويحدد ممثلي الخاص على أرض الواقع في ضوء الظروف السائدة، وبالتشاور مع قائد القوة التابع للبعثة وبالتعاون الوثيق مع الرئيس بريفال وحكومته، مستوى هذه المساعدة التي تقدم إلى الحكومة.

٨ - وما زال عنصر الشرطة المدنية بالبعثة يركز على تدريب أفراد الشرطة الوطنية الهايتية، في كل من أكاديمية الشرطة وفي مراكز الشرطة في جميع أنحاء البلد. وقد تم تسمية تسعة ضباط من الشرطة المدنية كمستشارين تقنيين لمديري إدارات الشرطة المدنية الهايتية، وتولى ستة منهم مهام مناصبهم الآن. وقد زاد قوام عنصر الشرطة المدنية في أواخر تشرين الأول/أكتوبر وذلك بإضافة ١٧ ضابطاً ناطقاً بالكريولية من الولايات المتحدة وبوصول أول عضو فيها من الهند. وتتركز أنشطة الشرطة المدنية في الشطر الأعظم منها على تدريب الضباط من المستوى المتوسط من أجل سد فراغ في هيكل قيادة الشرطة الوطنية الهايتية ما زال يؤثر تأثيراً سلبياً على فعاليتها. وفي شهر تشرين الثاني/نوفمبر، سيجري أفراد الشرطة المدنية سادس دورة تدريبية لعمداء الشرطة، وبذلك يصل عدد مجموع عدد الضباط الذين تم تدريبهم إلى ٨٦ ضابطاً من مجموع ١٥٠ ضابطاً يلزم تدريبهم. وفي ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر، نجح ٦٠ من خريجي الجامعات في الاختبارات التي تؤهل لهذا المنصب، ومن المخطط عقد دورات إضافية. ومن أجل سد الشواغر في المستوى المتوسط للمفتشين بسرعة، تواصل الشرطة المدنية تدريب الضباط في أعلى

فئتين مهنتين (الضباط "٣" و "٤") لإمكانية توليهم مناصب قيادية (انظر S/1996/813، الفقرة ٢٣). وحيث أنه لا يزال معظم البلد بدون أي قدرة تحقيق جنائية، يجري استعراض الموارد البشرية في الشرطة الوطنية الهايتية من أجل تحديد مرشحين لوحدة تحقيق جنائي جديدة تضم حوالي ٣٠ ضابط مباحث.

رابعا - الشرطة الوطنية الهايتية

٩ - منذ أواخر أيلول/سبتمبر، طرأ تحسن ملحوظ على أداء الشرطة الوطنية الهايتية في بورت - أو - برانس وفي بقية البلد. وقد انخفضت حالات الغياب، رغم أنها ما زالت تمثل مشكلة، ويشارك الضباط بصورة أكثر انتظاما في فرص التدريب التي يتيحها عنصر الشرطة المدنية من البعثة. وتواجد الشرطة الوطنية الهايتية ملحوظ أكثر الآن في جميع أنحاء العاصمة حيث توجه حركة المرور بفعالية. وبعد أن تم تعزيزها بـ ٨٢ سيارة شرطة جواصة جديدة، حققت درجة أكبر من التأهب. وقد بدأت الشرطة الآن تقوم بإغارات على شبكات المجرمين، وأحرزت عددا من الإنجازات بالتحرك ضد تجار المخدرات والكشف عن مخابئ الأسلحة.

١٠ - ويمكن أن يعزى هذا التقدم إلى عوامل عديدة. وكما ذكر أعلاه، تم الآن تنصيب ستة من مجموع تسعة مديري إدارات، مما أتاح الفرصة لموظفي المقر بالقيام بزيارات ميدانية مما عزز الروح المعنوية عند أفراد الشرطة الوطنية الهايتية المحليين وهي مسألة تحظى بالتقدير. ولوحظ أيضا إحراز تقدم في تعزيز الامتثال للمعايير الأخلاقية ومعايير حقوق الإنسان والمعايير المهنية. وزاد مكتب المفتش العام مكانته بإصدار تقارير مرة كل شهرين بشأن نتائج تحقيقاته. وتم طرد حوالي ٤٠ موظفا حتى الآن لارتكابهم انتهاكات شتى. وستصدر وشيكا نتائج الدراسة الاستقصائية التي أجراها لأداء السلاح بأكمله. ومما يحظى بالتقدير البالغ الأثر الإيجابي لدى الشرطة من جراء زيادة المسألة هذه فضلا عن مساهمتها في بناء الثقة العامة في المؤسسة. وقد جاء تعزيز آخر للروح المعنوية، لا شك أنه يترجم إلى تحسين الأداء، يمكن أن يعزى إلى انتظام دفع المرتبات الشهرية وكذلك تجديد البعثة لنحو ٢٠ مركز شرطة واستمرار العمل في خمسة مراكز أخرى. وبدأت أيضا تثبت فعالية عقد اجتماعات استعراض شهرية، يرأسها الرئيس بريفال، تجمع بين الإدارة العليا للشرطة الوطنية الهايتية وبعثة الأمم المتحدة للدعم في هايتي والبعثة المدنية الدولية في هايتي والمانحين الثنائيين. ويجتمع الآن بانتظام "فريق الدعم والمتابعة" الذي شكله المدير العام، وذلك بعد فترة توقف، وسيثبت مدى فائدته في ترجمة الخطط إلى عمل.

١١ - ورغم هذه البوادر المشجعة، ما زالت هناك ثغرات رئيسية ولم يمكن بعد إنشاء النظم الأساسية والمكونات الرئيسية في الشرطة الوطنية الهايتية. ولم تدخل مراكز القيادة في مقر الشرطة الوطنية الهايتية وفي الإدارات بعد حيز التشغيل الكامل، رغم أن المعدات قد بدت في الوصول. وتم نشر عمداء الشرطة والمفتشين بمعدل أسرع مؤخرا، إلا أنه ما زال يتعين شغل العديد من مناصب الإدارة المتوسطة المستوى هذه، مما يترك الجنود العاديين دون ما يلزم من قيادة وتوجيه. ولم تجهز بعد العديد من المخافر تجهيزا تاما وهي غير ملائمة من الناحية العمرانية. ومن المقرر تجديد ٩١ مركز شرطة تابعا للشرطة الوطنية

الهايتية خلال عام ١٩٩٧. وما زالت إدارة شؤون الأفراد وكشوف المرتبات غير ملائمة، وكذلك المساءلة عن المعدات ومسك الدفاتر بصفة عامة.

١٢ - وكلما اكتسب التطوير المؤسسي للشرطة الوطنية الهايتية زخماً ببطء، تكتسي استمرارية وموثوقية المشورة التقنية أهمية متزايدة. ويجري غالباً تناوب عنصر الشرطة المدنية ببعثة الأمم المتحدة للدعم في هايتي، وبما يتمشى مع أنظمة بعض البلدان المساهمة. وفي حين يسمح هذا النظام بالاضطلاع بمهام الشرطة، فإنه يزيد كثيراً من صعوبة تقديم المساعدة التقنية، التي تقوم على أساس خبرة فنية محددة وإقامة علاقات تسودها الثقة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن عدم اليقين المتولد عن التجديدات القصيرة لولاية البعثة يضعف من جهود بناء المؤسسات التي تتطلب، بحكم التعريف، التزاماً متوسط الأجل أو طويل الأجل. وبناءً على طلب حكومة هايتي، بادر ممثلي الخاص بإنشاء برنامج للمساعدة التقنية صمم لتوفير الخبرة الفنية للشرطة المدنية الهايتية للاضطلاع بهذا المجهود الأطول أجلاً وتوفير ما يلزم من الاستمرارية لجهود بعثة الأمم المتحدة للدعم في هايتي، ولا سيما بعد نهاية البعثة.

١٣ - ويذكر أعضاء مجلس الأمن أنه، استجابة للقرار ٩٧٥ (١٩٩٥)، أنشأت صندوقاً للتبرعات للمساعدة على إنشاء قوة شرطة مناسبة في هايتي. وكما ذكرت من قبل (انظر S/1996/813، الفقرة ٣٣)، تلقى هذا الصندوق الاستثماري ما مجموعه ٣ ٢٥٠ ٠٠٠ من دولارات الولايات المتحدة، استخدم في المقام الأول لشراء معدات وتجديد مراكز الشرطة. وكما أوضح في تقريره الأخير، فإنه على الرغم من أن العديد من مراكز شرطة البلد ما زالت في حاجة ماسة إلى الإصلاح، يبدو الآن أن هناك ما يكفي من الموارد التيسيرية من البلدان المتبرعة لتغطية الاحتياجات المبرمجة للعام القادم في هذا الشأن. ولهذه الأسباب، وكما لاحظت بالفعل، ستستخدم موارد الصندوق الاستثماري في المستقبل على نحو متزايد للتعاقد على خدمات فنيين في إنفاذ القانون يوفرون المساعدة التقنية لإدارة الشرطة الوطنية الهايتية ولكل من مديري الإدارات التسعة. وينبغي التشديد للغاية على أهمية تشغيل برنامج المساعدة التقنية هذا في أقرب وقت ممكن إذا أريد كفاءة استمرار التطوير المؤسسي للشرطة الوطنية الهايتية، وبناءً على ذلك أدعو مرة أخرى الدول الأعضاء إلى المساهمة بسخاء في هذا الصندوق الاستثماري.

خامساً - نظام العدالة

١٤ - كما اقترحت في تقريره الأخير، لا يواكب الإصلاح القضائي التطورات الحاصلة في قطاع الأمن العام، ولا تستغل الموارد والخبرة الفنية المتاحة استغلالاً كافياً. وعلى مدى عدة أشهر ماضية، تم احتجاز حوالي ٤٠ شخصاً بتهمة التآمر ضد أمن الدولة أو ارتكاب أعمال عنف. وقد ظلت العديد من هذه القضايا راکدة في نظام محاكم غير قادر بصورة عامة على تجهيز القضايا. ومما يوضح هذا أن ٨٠ في المائة من الأشخاص المحبوسين في جميع أنحاء البلد محتجزين رهن المحاكمة. واستجابة لهذه الحالة، تم إنشاء بعض الآليات المخصصة الغرض كانت قانونيتها محل تساؤل، رغم منفعيتها على ما يبدو، وتعين بعد ذلك إلغاؤها. وفي حين اتخذت بعض المبادرات الممدوحة لتحديث قطاع العدالة وجعله مهنيًا، يؤكد استمرار عدم قدرته

على الاستجابة بصورة مهنية لهذه التحديات الحاجة بعيدة المدى لإجراء إصلاح أساسي. وفي غضون ذلك، يهدد عجز المحاكم عن أداء دورها في إنفاذ القانون بالنيل من التقدم المحرز في مجال الشرطة.

سادسا - أنشطة التنمية

١٥ - في نهاية أيلول/سبتمبر، اعتمد البرلمان قانونين استكملا تدابير حكومية سابقة فيما يتعلق ببرنامج التعديل الهيكلي بشأن تحديث مؤسسات الدولة وإصلاح الخدمة المدنية. ويتيح هذا للمانحين المتعددي الأطراف والثنائيين الافراج عما يقرب من ٤٠ مليون دولار لدعم الميزانية قبل ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر، من مجموع حوالي ١٢٠ مليون دولار للسنة المالية الحالية. وما زالت هناك ثلاثة تحديات رئيسية أمام الأشهر القليلة القادمة هي: التنفيذ العاجل للقانونين الجديدين؛ والموافقة على الميزانية للسنة المالية ١٩٩٦-١٩٩٧، التي تجري حاليا مناقشتها في البرلمان؛ وبدء مشاريع الهياكل الأساسية الكبيرة التي تم تمويلها بالفعل والتي تقرر أخيرا البدء فيها في أوائل عام ١٩٩٧. وما زالت التأخيرات الكبيرة في بدء هذه المشاريع تدعو الى القلق. وتبذل حكومة بريفال جهودا كأداء لمواجهة هذه التحديات وينبغي أن يبدأ الآن النمو الاقتصادي في التسارع، وأن يؤثر ذلك تأثيرا مواتيا على العمالة في عام ١٩٩٧ وما بعده.

١٦ - ومن الخطوات الواعدة الآلية التي بدأت مؤخرا والتي تقضي بأن يجتمع المانحون دوريا حسب القطاع مع الوزير المناسب لاستعراض التقدم المحرز في مشاريع التنمية وللنظر في خطط لاتخاذ مبادرات جديدة. وقد عقدت حتى الآن اجتماعات من هذا القبيل في مجالات الشؤون الاجتماعية، والتعليم، والثقافة، والمساواة بين الجنسين وتحسين حالة المرأة، والزراعة، والهياكل الأساسية للطرق. وعلى الرغم من أن التقدم المحرز كان بطيئا حتى الآن، تتخذ خطوات لتنشيط هذا الترتيب الذي يحتمل أن يعود بالنفع وبصفة خاصة ستطبق المنهجية الناجحة التي تم تطويرها في القطاع الزراعي على القطاعات الأخرى بغية إنشاء آلية لاستعراض المعلومات والتقدم المحرز تعمل بالكامل مع بداية شهر كانون الأول/ديسمبر ستقدم إلى اجتماع الفريق الاستشاري القادم للمانحين الثنائيين والمتعددي الأطراف والمؤسسات المالية.

سابعا - الجوانب المالية

١٧ - تقدر تكلفة مواصلة بعثة الأمم المتحدة للدعم في هايتي وقوامها المأذون به لفترة الـ ١٢ شهرا من ١ تموز/يوليه ١٩٩٦ حتى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٧ بمبلغ ٤٠٠ ١٨٧ ٥٧ دولار، أي ما يعادل ٦٠٠ ٧٥٦ ٤ دولار شهريا، كما جاء في تقريره عن تمويل بعثة الأمم المتحدة للدعم في هايتي المؤرخ ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ (A/51/191/Add.1). وقد خصصت الجمعية العامة، بموجب قرارها ١٥/٥١ المؤرخ ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، مبلغ ٢٠٠ ٧٠٤ ٢٨ دولار للفترة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦.

١٨ - وإذا قرر مجلس الأمن تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للدعم في هايتي، كما هو مجمل في الفقرة ٢٤ أدناه، سيلتمس الحصول من الجمعية العامة، أثناء دورتها الحالية، على الموارد اللازمة لمواصلة البعثة، وذلك على أساس تقريره بشأن تمويلها المبين أعلاه.

١٩ - وقد وزعت الجمعية العامة، في قرارها ١٥/٥١ مبلغ ٢٣ ٩٥٧ ٠٠٠ دولار كأُنصبة مقررة وذلك للفترة من ١ تموز/يوليه حتى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦. ويصل مجموع الاشتراكات المقررة التي لم تدفع لجميع عمليات حفظ السلام في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ إلى مبلغ ١,٨ بليون دولار.

ثامنا - ملاحظات

٢٠ - إن إنشاء قوة شرطة وطنية جديدة مهمة معقدة وصعبة ومطولة. وفي حالة هايتي، ينبغي النظر في العناصر التالية للمساعدة على قياس النتائج التي تم تحقيقها: (أ) استكمال نشر سلاح ضباط الشرطة الوطنية الهايتية؛ (ب) ونشر القوة وفقا لخطة متماسكة تراعي تضاريس هايتي ومميزات واحتياجات سكانها ومعدل الجريمة؛ (ج) وإنشاء أنظمة شؤون أفراد وسوقيات تعمل بالكامل؛ (د) وتحديد منهج دراسي (بما في ذلك مدته) للتدريب الأساسي لعمداء الشرطة والمفتشين والجنود العاديين، فضلا عن إنشاء مراكز تدريب في كل إدارة؛ (هـ) واستيعاب مفهوم "أعمال الشرطة المجتمعية" على مستوى الأفراد العاديين؛ (و) وإنشاء نظام اتصالات سلكية ولاسلكية عامل؛ (ز) وإنشاء آلية لتخزين المعلومات واسترجاعها، فضلا عن نظام رصد وتخطيط للقوة.

٢١ - وقد نوقشت في بورت - أو - برانس في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر خريطة للمهام التي لم تنفذ بعد في توحيد الشرطة الوطنية الهايتية وذلك في اجتماع ثلاثي بين حكومة هايتي و "اصدقاء الأمين العام من أجل هايتي" وبعثة الأمم المتحدة للدعم في هايتي. وتم استعراض المنجزات التي تحققت حتى الآن ووفق على برنامج عمل لمدة ١٢ شهرا.

٢٢ - ولم تمض سوى ١٨ شهرا منذ تخرجت أول دفعة من ضباط الشرطة. وقد تم إنجاز الكثير في هذه الفترة القصيرة نسبيا. بيد أن الشرطة الوطنية الهايتية ليست في هذه المرحلة في وضع يكفل استمرار تطويرها بينما تتولى في الوقت نفسه المحافظة على الأمن والاستقرار في هايتي. وما زالت الجريمة تمثل مشكلة رئيسية وقد يزيد احتمال وقوع أحداث كلما صعدت الشرطة من جهودها لمعالجتها. وكان للخطوات العديدة التي اتخذتها السلطات الهايتية، مثل قرارها بمعالجة المطالبات المالية المشروعة للأعضاء السابقين في القوات المسلحة واعتقال العديد من الجنود السابقين الذين تورطوا في أعمال عنف والعمليات التي قامت بها الشرطة ضد عصابات المجرمين ومخابئ الأسلحة، أثرها وساعدت على تقليل الخطر المحتمل. بيد أنه لم يتم كبح جماح الجماعات المسلحة التي تعارض الحكومة، وإن ظلت غير ناشطة معظم الوقت طوال عدة أسابيع ماضية.

٢٣ - ولاحظت، في تقريره المؤرخ ١ تشرين الأول/أكتوبر، أن الشرطة الوطنية الهايتية لم تصل إلى مستوى الخبرة والثقة المطلوب للسيطرة على الجماعات التخريبية ودحر التهديدات التي تشكلها، وأن من الواضح، بناءً على ذلك، أن وجود العنصر العسكري في البعثة، يشكل عاملاً رئيسياً في قدرة السلطات الهايتية على احتواء خطر زعزعة القوات التي تهدد الديمقراطية للاستقرار. وبناءً على ذلك ما زال يلزم وجود بعثة الأمم المتحدة للدعم في هايتي لمنح البرنامج الدولي للدعم الأساس الراسخ اللازم لكفالة نجاحه، وللسماع بالنقل المنظم للمهام التي تضطلع البعثة بها حالياً إلى السلطات الهايتية ولتعزيز الاستثمارات الكبيرة التي استثمارها المجتمع الدولي في استعادة الديمقراطية إلى هايتي.

٢٤ - وبناءً على ذلك سأكون على استعداد، إذ طلبت حكومة هايتي ذلك، لأن أوصي مجلس الأمن بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للدعم في هايتي حتى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٧ بقوامها الحالي. وكما ذكرت في الفقرة ٦ أعلاه، ما زلت مقتنعا بأن زيادة تخفيض حجم البعثة في الظروف الحالية سيؤدي إلى اضمحلال قدراتها في العمليات والتدريب ويعرض اضطلاعها بولايتها للخطر. بيد أنني سأعمل، خلال هذه الفترة، ثانية على كفالة إبقاء مستوى القوة قيد الاستعراض المستمر كي يتسنى إنجاز المهام المتبقية بأدنى تكلفة ممكنة للدول الأعضاء. وسأقوم بإخطار مجلس الأمن فور ورود طلب من حكومة هايتي في هذا الشأن.

مرفق

تكوين وقوام العنصر العسكري وعنصر الشرطة المدنية في
بعثة الأمم المتحدة للدعم في هايتي
 في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦

الشرطة المدنية	العنصر العسكري			الجنسية
	ممول من التبرعات	المقر	العمليات	
٥				الاتحاد الروسي
	٥٠٠	١٣	٢٥	باكستان
		٨		بنغلاديش
		١		ترينيداد وتوباغو
٧				توغو
١٥				الجزائر
١٩				جيبوتي
٨٩				فرنسا
٩٦	٢٠٠	٣٨	٥١٥	كندا
٣٧				مالي
١				الهند
١٧				الولايات المتحدة الأمريكية
٢٨٦	٧٠٠	٦٠	٥٤٠	المجموع
٢٨٦	٧٠٠	٦٠٠		المجموع الكلي

